نص ردن

■ علاء حسن

طابوكة المساجين

قانون العفو العام واحد من ابرز القضايا الخلافية بين الأطراف المشاركة في الحكومة ، وعبارة العراقيين "العفو للمساجين " من الذين نامت عليهم الطابوكة ، ستظل ترددها الألسن من دون التوصل الى امكانية تحقيق العفو او "المرحمة "من قبل الحكومة ، لأنها تعتقد بان الكثير من المعتقلين ، سيعودون لممارسة نشاطاتهم الإرهابية بعد إطلاق سراحهم ، كما حصل في قانون العفو السابق .

والخلاف حول القانون يتجسد بانعدام الرؤية الواضحة في تحديد المشمولين بالعفو فهناك من يصر على تبني وجهة نظر الحكومة باستثناء الإرهابيين من العفو ، وطرف آخر يصفهم بأنهم من عناصر المقاومة الشريفة ، وبفضلهم تحقق الانسحاب الأميركي من البلاد ، اما الحديث عن المتورطين بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي فهو مازال موضع سجال ، وخاضعا لتفسيرات متباينة، بسبب تجاهل دور القضاء وإلغاء دوره في قول الكلمة الفصل .

أعلنت اللجنة القانونية في مجلس النواب ان إقرار قانون العفو العام، سيكون في مقدمة أولويات البرلمان بعد انتهاء عطلته التشريعية ، وسيدرج ضمن جداول الجلسات الأولى ، وبذلك ، ستكون الكتل النيابية أمام امتحان عسير لتشريع القانون ، علما انه ورد ضمن اتفاق أربيل، بوصفه واحدا من إجراءات الحكومة الحالية لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية .

لدى لجنة حقوق الإنسان النيابية معلومات وبيانات تؤكد ان المئات من المعتقلين مازالوا رهن التوقيف على ذمة التحقيق ، وامضوا سنوات على هذا الحال ، لان الإجراءات القضائية بطيئة ، واتهمت اللجنة بعض الأجهزة التنفيذية بابتزازهم ، والشواهد على هذه الظاهرة كثيرة ، وبإمكان اسر المحتجزين ان تروي القصص والمواقف عن حالات الابتزاز ، واللجنة النيابية على اطلاع كامل بتلك التفاصيل ، لانها تتلقى يوميا الكثير من الشكاوى من ذوي المحتجزين تتضمن المطالبة بالضغط على الحكومة لحسم قضايا أبنائهم .

ما تتداوله اسر المحتجزين عن حالات الابتزاز يكشف عن فصل مأساوي من معاناة العراقيين ، فالموقوف منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن" نامت عليه الطابوكة " وسجل في قوائم المنسيين ، واضبارته تحت يد المقدم فلان ، لا تقبل التحرك الا بدفع مبلغ بالعملة الأجنبية ، والأسرة ترفض الكشف عن اسم المقدم منتظرة رحمة الله واقرار قانون العفو العام لإطلاق سراح معيلها من دون تعويض لأضرار المكوث الطويل في المعتقل بسبب وشاية مخبر سري .

المحتجزون في المعتقلات ليس كلهم أبرياء ، وبينهم من ارتكب جرائم السرقة والاختطاف ومثل هؤلاء لا يستحقون العفو لاعتبارات اجتماعية وحتى تربوية ، ولكن الأبرياء وخصوصا من اعتقل بجهود المخبر السري فيستحق الخروج الفوري من السجن بعد تفعيل الإجراءات القضائية ، بعيدا عن عقد اجتماع لرؤساء الكتل النيابية وتحقيق التوافق تمهيدا لإقرار قانون العفو العام ، وإزاحة الطابوكة عن المساجين تتطلب توحيد الموقف وخصوصا في تحديد وتشخيص من يستحق العفو عن غيره من الذباحين ، وقتلة العراقيين على الهوية .

وزارة الكهرباء تطالب بدفع الأجور وترشيد الاستهلاك

مواطنون: أين الكهرباء حتى نسدّد مبالغها ؟

□ بغداد / المدى

لم يسع زيد محمد علي من سكنة الكاظمية إلا الضحك وهو يستلم ورقة اجور الكهرباء التي تجاوزت المليون دينار وقال انا سائق تاكسي ودخلي محدود ولي اربعة اطفال وزوجة واستأجرت الدار منذ سنتين ففوجئت بورقة جباية كهرباء تطالبني بمليون دينار، فراجعت الدائرة المعنية التي اعلمتني بأن هذه الاجور متراكمة لسنوات حيث كانت الدار شاغرة وان اقصى ما يستطيعونه تقسيط المبلغ .

واضاف انا حائر وطبعاً لم اراجع مجدداً وتراكم المبلغ ولا ادري كيف يمكن ان اسدد اجور الكهرباء حتى ولو كان شهرياً لأنني مثقل بدفع اجور المولدة ومستلزمات البيت كما انني لا استطيع ان اطلب من المالك تسديدها لانه اصلاً لا يتقاضى غير ايجار رمزي . واقترح ان يصار الى حل منطقي ينصف المواطن ويدفعه لتسديد اجور الكهرباء التي هي حق رغم ان الكهرباء الوطنية قليلة اصلا . ام احمد من حي الجامعة قالت هنالك مشاكل كثيرة عانينا منها ومن بينها التهجير وكانت تسكن بيتي عائلة لا اعرفهم وقد استلمت داري وهو خالٍ من اي اثاث بعد تحسن الاوضاع الامنية ، وقد تسلمت قبل اربعة اشهر قائمة كهرباء بمبلغ خمسمئة الف دينار لا ذنب لي فيها فهل يعقل ان اتحمل اضافة لسرقة محتويات داري وتخريبه مثل هذا المبلغ . وناشدت مجلس محافظة بغداد ووزارة الكهرباء بايجاد حلول تراعي ما واجهه المواطن من مشاكل . ويضيف ابو احسان قائلاً لادري عن اي اجور يتحدثون وعن أية توعية و تساءل أين هي الكهرباء وكم هي ساعاتها ؟ واضاف من حق الكهرباء ان تستوفي اجور خدماتها ولكن قبل ذلك عليها ان ترتقي بخدماتها . وطالب المواطن عبدالله السامرائي من منطقة السبع ابكار ان يستعينوا بخبرة إقليم كردستان حيث ان الكهرباء متواصلة هنالك لاكثر من عشرين ساعة ، صحيح ان اجورها مر تفعة نسبياً خاصة للعوائل الفقيرة لكنهم على الاقل لايعانون من استغلال اصحاب المولدات .يذكر ان المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء ومدير اعلامها مصعب المدرس كان قد اعلن ان وزير الكهرباء المهندس كريم عفتان الجميلي دعا، الى ضرورة توعية المواطنين باهمية تسديد ما بذمتهم من اجور استهلاك الطاقة الكهربائية، لانها تسهم في بناء مشاريع الوزارة وتسرع في تنفيذ خطتها من اجل تأمين الطاقة الكهربائية بشكل مستمر للمواطنين.

واضاف بان الوزير شدد على اهمية تنبيه المواطنين من قبل الاعلاميين ووسائل الاعلام الى عدم التجاوز على الشبكة الوطنية، كونه يمثل سرقة وهو عمل غير جائز شرعا لما فيه من ضرر على شبكات توزيع الطاقة، وبالتالي يصيب الضرر منظومة الكهرباء الوطنية، فضلاً عن حرمان المواطنين من التيار الكهربائي.

و دعت وزارة الكهرباء ،أمس وسائل الإعلام إلى توعية المواطنين بضرورة ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وتسديد ما بذمتهم من فواتير، مؤكدا أن تسديد الفواتير سيساهم في تنفيذ المشاريع وتامين التيار الكهربائي بشكل مستمر، فيما اعتبر التجاوز على الشبكة الوطنية سرقة وعملا غير شرعي.وقال وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي في بيان صدر، أمس ، إن "قيام المواطنين بتسديد ما بذمتهم من أجور فواتير الكهرباء سيساهم في بناء مشاريع الوزارة وتسرع بتنفيذ خطتها من اجل تامين الطاقة الكهربائية بشكل مستمر".ودعا الجميلي "وسائل الإعلام إلى توعية المواطنين بأهمية ترشيد الطاقة الكهربائية وعدم التجاوز على الشبكة الكهربائية وتسديد ما بذمتهم من استهلاك الطاقة الكهربائية"، معتبرا التجاوز على الشبكة الوطنية "سرقة وعملا غير جائز شرعا لما فيه من ضرر على شبكات توزيع الطاقة". وأكد الجميلي أن "التجاوز على الشبكة الوطنية سيصيب منظومة الطاقة بالضرر ويحرم المواطنين من التيار الكهربائي".وأعلنت وزارة الكهرباء في شهر أيار الماضي ان الديون بذمة المواطنين وعدد من الدوائر الحكومية نتيجة استهلاكهم للطاقة الكهربائية بلغت أكثر من ٦٠٠ مليار دينار، مشيرة إلى إن أكثر من ١٠ ٪ من هذه المبالغ هي بذمة الدوائر الحكومية. وكان الكثير من المواطنين قد اشتكوا من مبالغ فواتير الكهرباء العالية والتي وصل البعض منها إلى أكثر من مليوني دينار، بسبب تطبيق التسعيرة الجديدة من قبل وزارة الكهرباء.وكانت وزارة الكهرباء أعلنت خلال شهر آذار الماضي، عن إعفاء الأسر العراقية محدودة الدخل والتي لا يزيد استهلاكها من الطاقة الكهربائية عن ألف كيلو واط/ ساعة شهريا من تسديد فاتورة الكهرباء ومنح بقية شرائح المجتمع نفس الكمية مجانا على أن تسدد ما يزيد عن ذلك وفق التسعيرة الجديدة لفاتورة الكهرباء، الا أنها تراجعت فيما بعد عن قراراها باعتبار أن هذا القرار هو من صلاحيات مجلس النواب العراقي.وعرضت وزارة الكهرباء، في شهر كانون الأول الماضي، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات، قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ألف ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة، بواقع أربع وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية، بواقع أربع وحدات قوتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة، بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات كلها إلى ٢٧٥٠ ميغاواط.ويعاني العراق نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

المفتش العام لوزارة العدل : تكثيف الجهود لمنع هروب النزلاء

□ بغداد / قيس عيدان

دعا المفتش العام لوزارة العدل أمين عبد القادر الاسدي الى و ضع آلية لتوزيع النزلاء على السجون واعتماد معايير تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان والحرص على عدم تكرار حالات الهروب.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده مع مدير عام دائرة الإصلاح العراقية اللواء المهندس حامد الموسوي، بحثا فيه وضع آلية لتأمين إحضار المتهمين الى المحاكم المتخصصة في المواعيد المحددة. كما جرى خلال الاجتماع التشديد على تكثيف الجهود والمتابعة المستمرة، والحرص على منع حالات الهروب من سجون دائرة الإصلاح العراقية، وتوزيع النزلاء على اقسام السجون لامتصاص الزخم الحاصل واستلام الموقوفين من الجهات التي تودعهم لدى دائرة الإصلاح متى كان بالإمكان ذلك.

وأشار الجانبان الى ضرورة التزام منتسبي دائرة الاصلاح بدوامهم والقيام بالأعمال المناطة بهم بشكل لا يتعارض ومعايير حقوق الانسان، واستخدام مبدأ الثواب والعقاب، بناءً على توجيهات الوزارة.

و التأكيد خلال الاجتماع على اجراء التفتيش المستمر من قبل لجان المتابعة المشكلة من مكتب الوزير في دائرة الاصلاح و متابعة الاخبار الواردة الى مكتب المفتش العام في الوزارة، لمنع ادخال الاجهزة النقالة واية ادوات اخرى نص القانون على منع ادخالها الى قاعات السجون، لتأمين الاستقرار النفسي للنزلاء وتطبيق القوانين الخاصة.

و اكد المفتش العام اهمية احتساب مخصصات الشهادة لمنتسبي الدائرة ومنح العلاوة دون الحاجة الى تقديم طلب من المنتسب، كون هذا الامر واجب الدائرة الحسابية المعنية، وترقية الموظف على وفق قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل في حال اكماله الخدمة الاصغرية واتباع نظام الحذف والاستحداث، وهو ما معمول به حاليا، مبينا ان المصلحة تقتضي منح الموظف حقه الذي اكتسبه من عمله خلال وظيفته.

مصدر: تدنّي مستوى التعليم في ميسان سببه قلة الأبنية المدرسية

□ ميسان / رعد الرسام

كشفت عضو مجلس محافظة ميسان سهير المنشداوي عن تشكيل لجنة لإعداد ملف حول الواقع التربوي والتعليمي في المحافظة ، وأوضحت المنشداوي ان الهدف من هذه الخطوة هو الارتقاء بمستلزمات ومستوى العملية التربوية ومعاينة البنايات المدرسية وقدراتها الاستيعابية للطلاب مشيرة الى ان المدير العام للتربية سبق وان اعلن عن حاجة المحافظة لـ (٢١٤) بناية مدرسية جديدة لفك الاختناقات القائمة ضمن الدوام الثنائي والثلاثي التي تعاني منها تربية ميسان والتي تشكل احد الأسباب الرئيسة لتدني مستوى التعليم بحسب وصفها. وعن مشاريع الأبنية المدرسية المتلكئة نوهت المنشداوي بوجود متابعة من قبل لجنة التربية والتعليم في المجلس لمشاريع المدارس المحالة للإنجاز والتي تعاني من تلكؤ التنفيذ منذ مدة طويلة ومنها ٥٠ مدرسة ضمن خطة إنعاش الاهوار و٣ مدارس ضمن المنحة الكويتية مضيفة " أيضا فيما يخص الارتقاء بالواقع التعليمي نتدارس حاليا مقترح لإنشاء معهد لتطوير الملاكات التربوية.

فريق طبّي دولي في الناصرية لإجراء عمليات جراحية للقلب المفتوح للأطفال

□ الناصرية / حسين العامل

أعلن في محافظة ذي قار عن وصول فريق طبي دولي لإجراء عدد من العمليات الجراحية للأطفال المصابين بأمراض القلب وذلك ضمن المرحلة الأولى لبرنامج طبي من المقرر ان يتواصل على مدى عام كامل يجري خلاله الفريق ٣٠٠ عملية جراحية في مجال القلب المفتوح للأطفال .

وقال منسق الوفد الطبي الدكتور احمد الخفاجي ان الفريق الطبي الذي يضم الجراح الأمريكي البروفسور وليم نوفاك وكوادر طبية اخرى من امريكا وعدد من الدول الاوربية من المقرر أن يجري في المرحلة الأولى من عمله اكثر من ٢٠ عملية تداخل جراحي لمعالجة التشوهات الخلقية عند الأطفال .مشيرا في تصريحات صحفية إلى إن العمليات التي ستجرى في مركز الناصرية للقلب تشمل اطفالا من مختلف المدن العراقية ولن تقتصر على مرضى المحافظة فقط .

وكان رئيس دائرة صحة ذي قار الدكتور هادي بدر الرياحي قد قال في تصريح سابق للمدى: ان وزارة الصحة وافقت على التعاقد مع فريق طبي امريكي لاجراء ٣٠٠ عملية جراحية للاطفال في مجال القلب المفتوح وذلك خلال العام القادم .واوضح الرياحي للمدى: ان دائرة صحة ذي قار اجرت اتصالات مع فريق الجراح الامريكي البروفسور وليم نوفاك لاجراء ٣٠٠ عملية جراحية في مجال القلب المفتوح منوها الى ان الفريق وافق على التعاقد لمدة سنة واحدة مع مركز الناصرية للقلب وذلك بعد استحصال الموافقات الرسمية من وزارة الصحة العراقية.

مشيرا الى ان الفريق الطبي الذي يتكون من ستة اشخاص سيقوم بزيارة اولية خلال شهر تشرين الثاني واجراء ٢٠ عملية جراحية للاطفال في المركز المذكور .

واضاف ومن المقرر ان يواصل الفريق عمله في المركز على مدى عاما كاملا لافتا الى استقبال مركز الناصرية للقلب لاكثر من ٤٠٠ طلب لحالات مرضية تتطلب التداخل الجراحي ومن جميع المحافظات العراقية مؤكدا في الوقت ذاته تواصل المركز في استقبال طلبات المرضى لغرض دراستها والتعاطي معها وفق ما تتطلبه الحالة المرضية.

وتابع رئيس دائرة صحة ذي قار: كما تقرر ان يكون مركز الناصرية للقلب مركزا تدريبيا في مجال جراحة القلب حيث سيقوم البروفسور وطيلة العام القادم بتدريب الاطباء العراقيين في مجال جراحة القلب المفتوح.

وكان مركز الناصرية للقلب الذي تأسس عام ٢٠٠٧ قد أجرى العديد من العمليات الجراحية الناجحة في مجال جراحة القلب المفتوح وعمليات زرع نوابض تنظيم ضربات القلب وعمليات القسطرة التشخيصية والعلاجية وعمليات زراعة جهاز الرجة الكهربائية وغيرها من العمليات الأخرى .

يذكر ان الحكومة المحلية في ذي قار كانت قد خصصت ١٨ مليار دينار لإنشاء مركز لجراحة القلب على مساحة ١٠ آلاف متر مربع وذلك ضمن موازنة عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فيما خصصت نحو ١٥ مليار دينار اخرى لتجهيز المركز الذي يعد الثالث من نوعه في العراق بالأجهزة الطبية الحديثة .